

قياس مستوى الإفصاح في التقارير السنوية باستخدام طريقة تحليل المحتوى:

دراسة لمجموعة من الشركات الجزائرية

Measuring the level of disclosure in the annual reports using the content analysis method: A study of a group of Algerian companies

ط. د. زينب غزالي، جامعة فرحات عباس سطيف 1، zineb.ghazali@univ-setif.dz

د. مهدي نوادي، جامعة فرحات عباس سطيف 1، douadimhidi@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/08/16 تاريخ القبول: 2020/12/02 تاريخ النشر: 2021/09/30

ملخص: هدفت هذه الدراسة إلى قياس مستوى الإفصاح في التقارير السنوية لمجموعة من الشركات الجزائرية، وذلك من خلال وضع مؤشر مكون من أهم المعلومات التي ينبغي الإفصاح عنها، كما تم الاعتماد على أسلوب تحليل المحتوى. لقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها أن مستوى الإفصاح في الشركات محل الدراسة كان منخفضا تراوح بين (36-50%)، وأن النسبة الأعلى للمعلومات المفصح عنها تمثلت في المعلومات المالية والمحاسبية، في حين أن النسبة الأدنى تمثلت في المعلومات التنبؤية. **الكلمات المفتاحية:** إفصاح؛ مؤشر إفصاح؛ تقارير سنوية؛ تحليل محتوى.

تصنيف JEL: M41، M49

Abstract: This study, aims to measure the level of disclosure in the annual reports of a group of Algerian companies. We developed a disclosure index that contains the most important information that companies should disclose, in order to measure the level of disclosure based on the method of content analysis. The study reached a set of results among them: the level of disclosure in Algerian companies was low ranging between (36-50%), the highest percentage of disclosure was represented the financial and accounting information, while the lowest percentage was about predictive information.

keyword: Disclosure; Disclosure index; Annual reports; Content analysis

JEL classification code : M41, M49

المؤلف المرسل: زينب غزالي، الإيميل: zineb.ghazali@univ-setif.dz

1. مقدمة

تركز حوكمة الشركات باستمرار على تحقيق التوازن بين الأطراف ذات المصلحة من خلال مجموعة من المبادئ والآليات من أهمها الإفصاح الذي يجعل هذه الأطراف على إطلاع مستمر بوضعية الشركة من جميع النواحي المالية والاجتماعية والبيئية... مما يخفض من عدم تماثل المعلومات، وهو ما جعل الطلب على الإفصاح في تزايد مستمر، حيث نجد أن العديد من المنظمات والهيئات تعمل على تحديث متطلبات الإفصاح باستمرار، وهو الشيء الملاحظ أيضا بالنسبة للعديد من البورصات العالمية التي أصبحت تفرض معايير وشروط معينة متعلقة بمتطلبات الإفصاح للشركات التي ترغب في إدراج أسهمها.

تستخدم الشركات من أجل الإفصاح عن معلوماتها العديد من الوسائل مثل التقارير السنوية، التقارير المؤقتة، علاقات المستثمرين، النشرات الصحفية، المواقع الالكترونية...، ولكل من هذه الوسائل أهميته في توصيل المعلومات للأطراف ذات المصلحة؛ فمثلا التقارير المؤقتة والمواقع الالكترونية تمتاز بإمكانية توفير المعلومات في الوقت المناسب؛ مع ملاحظة أن التقارير السنوية تبقى تحظى بقبول واهتمام واسعين لأنها تعتبر من أهم المصادر الرسمية للمعلومات، فهي توفر افصاح الزامي واختياري عن المعلومات المالية وغير المالية.

1.1. إشكالية الدراسة

الجزائر كغيرها من الدول سعت لمواكبة التطورات الحاصلة على المستوى العالمي، حيث قامت ببعض المبادرات كان من أهمها اصدار ميثاق للحكم الراشد، وتبني نظام محاسبي مالي جديد؛ هذا ما جعلنا نتوقع تغيرا في متطلبات الإفصاح عن المعلومات وبالتالي في محتوى التقارير السنوية للشركات الجزائرية. بناء على ما سبق يمكن صياغة اشكالية البحث كما يلي:

ما مستوى الإفصاح في التقارير السنوية للشركات الجزائرية؟

للإجابة عن هذا السؤال قمنا:

- أولا: بمراجعة للدراسات التي تناولت موضوع الإفصاح وطرق قياسه.
- ثانيا: التطرق إلى مفهوم الإفصاح وأهميته، مفهوم التقارير السنوية ومحتوياتها.
- ثالثا: إعداد مؤشر يحتوي على مجموعة من البنود تقيس مستوى الإفصاح في الشركات الجزائرية، وذلك بالاعتماد على مجموعة من الدراسات للهيئات والباحثين المهتمين بالموضوع.

2.1. مراجعة الأدبيات

تناولت العديد من الدراسات موضوع الإفصاح من جوانبه النظرية من حيث المفاهيم وطرق القياس التي بينت مستوى الإفصاح في مختلف البلدان. فوفقاً لدراسة (Hassan & Marston, 2010) التي تطرقت لأهم طرق قياس الإفصاح، تم تبرير استخدام طريقة تحليل المحتوى كونها تعتمد على مصادر أصلية لمعلومات الشركة مثل التقارير السنوية ومواقع الشركات والتي تحتوي على معلومات من إصدار الشركة، حيث يتم قياس كمية المعلومات المفصح عنها من خلال وضع مجموعة من البنود في شكل مؤشر.

إن تناولنا للدراسات حول طرق قياس الإفصاح بينت لنا أن هناك منهجين لقياس مستوى الإفصاح: **منهج أول** يقوم من خلاله الباحثون بإنشاء مؤشر خاص بهم مع الاعتماد على المؤشرات المطورة من قبل بعض الهيئات المهتمة بالإفصاح، إضافة إلى القوانين واللوائح المتعلقة ببيئة الأعمال التي تنشط فيها الشركات محل الدراسة.

تتمثل أهم هذه الدراسات في دراسة (Botosan, 1997) التي تعتبر من بين الدراسات الأولى في هذا المجال، حيث قامت الباحثة ببناء مؤشرها اعتماداً على مجموعة من الأبحاث أهمها توصيات مقدمة في تقرير لجنة جنكيز¹، استطلاع SRT² الدولي لاحتياجات المستثمرين من المعلومات؛ ولقد تضمن المؤشر مجموعة من البنود تقيس مدى توفر المعلومات في التقارير السنوية التي اعتبرتها من أهم مصادر معلومات الشركة، كما قامت الباحثة بدراسة أخرى (Botosan & Plumlee, 2000) استخدمت فيها ثلاث مصادر للمعلومات هي التقارير السنوية، التقارير الفصلية، علاقات المستثمرين.

إضافة إلى دراسة (Kolar & Falez, 2018) حيث اعتمد في وضع مؤشر الإفصاح على العناصر الواردة في القرار المتعلق بدفاتر الحسابات، واللائحة الخاصة بإفصاح البنوك وبنك الادخار في سلوفانيا؛ دراسة (Nakayama & Salotti, 2014) التي اعتبرت أن بناء مؤشر خاص يعطي مرونة أكبر في تحديد العناصر الضرورية التي تخدم البحث.

¹ تقرير يصدر عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين ضمن دراسة حول تقارير الأعمال

² SRT : an American non profit Scientific Research Institute.

وتجدر الإشارة أن الباحثين الذين يفضلون بناء مؤشر خاص بدراستهم يبررون ذلك بأن العناصر التي يحتويها ستخدم الدراسة بشكل أفضل مقارنة باستخدام مؤشر جاهز، حيث أنه يتأثر بعوامل عديدة تجعله يركز على اهتمامات فئة معينة دون غيرها من مستخدمي التقارير. **المنهج الثاني** تستخدم فيه الدراسات بشكل مباشر مؤشرات تم وضعها مسبقاً من قبل هيئات أو باحثين، مثل مؤشر T&D³ الذي طورته مؤسسة S&P⁴، والذي يعتبر من أهم المؤشرات المعتمدة في هذا المجال.

من بين هذه الدراسات، دراسة (Brown & Hillegeist, 2003) التي استخدمت مؤشر AIMR⁵ الذي وضعته منظمة إدارة الاستثمار والبحوث كبديل لقياس جودة الإفصاح، دراسة (Khiari & Karaa, 2013) التي اعتمدت المؤشر الذي طورته الباحثة Botosan، دراسة (Jatiningrum & Popoola, 2016) التي استخدمت مؤشر S&P لقياس جودة الإفصاح، دراسة (Salehi, Jamalikazemini, & Farhangdoust, 2018) لمجموعة من الشركات الإيرانية، استخدمت مؤشر يحتوي على عناصر وضعتها بورصة طهران. وللإشارة فإن الباحثين الذين يفضلون استخدام هذا المنهج يبررون ذلك بأن هذه الطريقة تسمح بمقارنة نتائج العديد من الدراسات باعتبار أن أداة الدراسة كانت نفسها.

من ناحية أخرى، فإن الدراسات حول قياس الإفصاح بينت أن هناك نوعين من مؤشرات الإفصاح: مُرَجَّحة وغير مُرَجَّحة، ففي دراسة لـ (Scaltrito, 2015) أشار إلى أن المؤشرات **المرجحة** تعتمد على الأهمية النسبية للبنود ويتم منحها درجات مختلفة، أما **غير المرجحة** فهي تعطي الوزن نفسه لجميع البنود وعليه تمنح درجتين فقط (1-0) لوجود البند أو عدمه. وفي دراسة (Ștefănescu, 2013) تم الاعتماد على درجات غير مرجحة استناداً إلى فرضية أن كل عنصر من عناصر الإفصاح له الأهمية نفسها في عملية اتخاذ القرارات بالنسبة لمستخدمي التقارير، إضافة إلى تقادي إمكانية تأثير الذاتية عندما يتم تعيين أوزان مختلفة لتعكس أهمية نوع محدد من المعلومات، وهو ما تم اعتماده في دراسات أخرى مثل دراسة (AIMutawaa, 2010) التي اعتبرت أن المؤشر الذي يحتوي على عدد كبير من عناصر الإفصاح، يجعل وضع درجات مرجحة من عدمه يؤدي إلى النتائج نفسها، كما أن

³ T&D : Transparency and Disclosure.

⁴ S&P : Standard & Poor's (An American credit rating agency /financial services).

⁵ AIMR : Association Investment Management and Research

الترجيح يعكس اهتمامات فئة معينة من المستخدمين وبالتالي زيادة الذاتية في وضع المؤشر، لذلك استخدم الباحث مؤشر غير مرجح، وهو ما اعتمد في دراسة (Hossain M. , 2008). أما فيما يخص الدرجات المرجحة فهي قليلة الاستخدام في مؤشرات الإفصاح، من بين الدراسات التي استخدمتها: دراسة (Hossain & Taylor, 1998) استخدم لنفس العينة مؤشر غير مرجح وآخر مرجح بخمس درجات (1-5) يتم منحها حسب درجة الأهمية، كذلك دراسة (Botosan, 1997) استخدمت درجات مرجحة، حيث تم منح نقاط إضافية للبيانات التي لديها بيانات كمية إضافية.

2. الإطار النظري للدراسة

1.2 مفهوم الإفصاح

عرفته جمعية IASB على أنه "معلومات عن الشركة تنشر من خلال تقارير تعتبر مساعدة للمستثمرين الحاليين والمرتقبين، المقرضين والدائنين الآخرين من أجل اتخاذ القرارات الصائبة" (Chakroun & Hussainey, 2014, p. 02)؛ كما قدم الباحثون (Gibbins, Richardson, & Waterhouse, 1990, p. 122) تعريفا للإفصاح المالي على أنه "المعلومات المالية التي تصدرها الشركة والتي قد تكون نوعية أو كمية، إلزامية أو طوعية، تنشر من خلال قنوات رسمية أو غير رسمية". وبصفة عامة، يمكننا القول بأن الإفصاح هو عرض للمعلومات الهامة حول الشركة وأدائها من مختلف النواحي بهدف مساعدة الأطراف ذات المصلحة على اتخاذ القرارات.

2.2 أهمية الإفصاح

يعد الإفصاح أمرا ضروريا لحماية حقوق الأطراف ذات المصلحة، حيث يظهر مدى كفاءة المديرين الموكل لهم تسيير الشركة ومدى نجاحهم في تحقيق العوائد (بكحيل، نوي، و مطاي، 2018، صفحة 158)، كما أنه يساعد في التقليل من السلوك الانتهازي لبعض المديرين وكبار المساهمين من خلال منعهم من القيام بممارسات تضليلية تحقق مصالحهم الشخصية على حساب باقي الأطراف (Subramanyam & Dasaraju, 2014, p. 90). إن أهمية الإفصاح تتجلى أيضا في أنه يقلل من عدم تماثل المعلومات، ويزود المستثمرين بالمزيد من المعلومات التي تستخدم للتقييم واتخاذ القرارات (Chen, Miao, & Shevlin, 2013, p. 01) حيث يساعد الإفصاح على تمكين المستثمرين من التقييم الصحيح لعوائد

استثماراتهم وكذا المخاطر المرتبطة بها، وهو ما يساعد بدوره على توفير المزيد من الموثوقية بين المتعاملين، وكذلك رفع كفاءة الأسواق المالية.

كما يساهم الإفصاح في فهم سياسات الشركة وأدائها المالي وكذلك المبادئ الاجتماعية والأخلاقية التي تتبناها (Subramanyam & Dasaraju, 2014, p. 90) وعليه فإن الإفصاح لا يوفر معلومات تساعد المساهمين فقط، وإنما يوفر معلومات مختلفة باختلاف الفئات المهتمة بالشركة وهو ما تهدف إليه نظرية الأطراف ذات المصلحة من جهة، ومن جهة أخرى تؤكد حوكمة الشركات التي تسعى إلى تحقيق المعاملة العادلة لجميع الأطراف.

3.2. مفهوم التقرير السنوي

التقرير السنوي وسيلة اتصال تقوم من خلالها الشركة بتوصيل رسائل لأصحاب المصلحة، ويمكن اعتباره أساسا تقريرا سرديا عن أنشطة الشركة خلال السنة المالية المنتهية، محتوياته تستند بشكل رئيسي على الأنظمة والتشريعات، قواعد ومعايير المحاسبة، قوانين البورصة بالنسبة للشركات المدرجة (Stittle, 2003, p. 03)

4.2. محتويات التقرير السنوي

لا توجد قائمة موحدة أو نمطة بمحتويات التقرير السنوي، ولكن بصفة عامة يحتوي التقرير السنوي على مجموعتين أساسيتين من المعلومات هما:

1.4.2. المعلومات المالية

تعتبر المعلومات المالية والمحاسبية من المكونات الرئيسية التي يتضمنها كل تقرير سنوي، ويعتبر الإفصاح عن أغلبها الزاميا، ولكن بدرجات متفاوتة حيث تختلف طريقة تحديد متطلبات هذه المعلومات والإفصاح عنها حسب المعايير المحاسبية المعتمدة والقوانين التي تخضع لها الشركات في كل بلد. وتتمثل هذه المعلومات أساسا في القوائم المالية (الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول التدفقات النقدية، جدول تغير الأموال الخاصة، الملاحق) هذه القوائم تعتبر أساس الإفصاح المالي والمحاسبية حسب أغلب المعايير مثل المعايير الدولية IAS، وفي الجزائر يتم الإفصاح عنها بموجب SCF.

كما تعتبر الإيضاحات المرتبطة بالقوائم المالية مهمة جدا وغالبا ما تكون بنفس أهمية الأرقام المالية، ذلك أنها تشرح المعالجة المحاسبية المعتمدة للعديد من عناصر القوائم المالية.

وعليه فإن الشركات ملزمة بالإفصاح عن العديد من المعلومات التي تجعل القوائم المالية أكثر وضوحا وبالتالي أكثر شفافية ومصداقية، وفيما يلي ندرج أهم هذه المعلومات.

- المعايير المالية والمحاسبية المستخدمة في اعداد القوائم المالية، حيث تعتمد العديد من الدول على IAS و IFRS في حين تستخدم دول أخرى معايير محلية مثل SCF في الجزائر.
- السياسات والتقديرات المحاسبية المعتمدة، إضافة إلى التغييرات في هذه السياسات أو التقديرات، وآثر ذلك على القوائم المالية. وفق ما ينص عليه المعيار (IAS 08)، في الجزائر (القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008).

- الأدوات المالية المتعلقة بالأصول والالتزامات المالية، أدوات حقوق الملكية والمخاطر المترتبة عنها (IAS 32, IFRS 7, IFRS9)، في الجزائر (المادة 30 من SCF).
- المعاملات والأرصدة مع الأطراف ذات العلاقة التي لها سيطرة وتأثير مهم مثل كبار المستثمرين والمديرين الذين لهم علاقة قرابة مع الشركة، أو في حالة المعاملات بين الشركة الأم والشركات التابعة (IAS24) في الجزائر (المادة 628 من القانون التجاري 2007).

2.4.2. المعلومات غير المالية

تعتبر المعلومات غير المالية من المسائل التي يزداد الاهتمام بها باطراد نظرا لأهميتها، فهي تساعد في عملية المساءلة حيث تحقق توازنا بين مختلف أصحاب المصالح هذا من جهة، وتساعد في إشراك أصحاب المصلحة وتمكينهم من مقارنة أنشطة الشركة والتزاماتها مع قيمهم وتوجهاتهم من جهة أخرى، فهي تشجع على الانتقال من ثقافة "ثق بي trust me" إلى ثقافة "أشركني involve me" (Perrini , 2006, p. 77).

وفقا لمبادرة إعداد التقارير العالمية (GRI⁶) يجب أن يغطي التقرير السنوي أربعة مواضيع ضرورية من المعلومات غير المالية هي: الملف الشخصي للشركة، الرؤية والاستراتيجية، هيكل الحوكمة، مؤشرات الأداء (الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية)، وهو ما يعرف (Skouloudis , Evangelinos , & Kourmousis, 2009, p. 04).

وفقا لهيئة المحاسبة (CPA⁷) تتمثل أهم التقارير غير المالية في: تقرير المديرين والذي يتضمن معلومات حول أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين، مناقشة سياسة التعويضات...

⁶ GRI : Global Reporting Initiative.

⁷ CPA : Certified Practising Accountant / CPA Australia : One of the world's largest accounting bodies.

بيان حوكمة الشركات يتضمن شرح للمبادئ المنتهجة أو الإفصاح عن سبب عدم انتهاجها⁸، تقرير الاستدامة وتقرير المسؤولية الاجتماعية الذي يشمل الجوانب الاجتماعية والبيئية (Lau, Hardidge, & Sivanantham, 2019, pp. 05-07) وفقا لاستبيان وجه لمديري علاقات المستثمرين (IRM⁹) في أكبر الشركات المدرجة في بورصة ستوكهولم، تم التركيز على خمس فئات من المعلومات غير المالية: المعلومات التنظيمية مثل أداء الجودة وتكنولوجيا الانتاج، معلومات حول الموارد البشرية مثل مجلس الادارة والموظفين، معلومات حول علاقات الشركة مثل شبكة العملاء والموردين واتفاقيات التعاون، معلومات حول البحث والتطوير مثل براءات الاختراع، المسؤولية الاجتماعية مثل السياسات البيئية وسياسة الأخلاقيات (Arvidsson, 2011, p. 287).

3. الجانب التطبيقي للدراسة

1.3 منهجية الدراسة

1.1.3 أسلوب تحليل المحتوى: عرّف (Bernard berelson) تحليل المحتوى على أنه "أحد أساليب البحث العلمي يهدف إلى الوصف الموضوعي والمنظم والكمي للمضمون الظاهر من مواد الاتصال". كما عرّفه (سمير حسين) بأنه "أداة للبحث العلمي يمكن أن يستخدمه الباحثون في مجالات بحثية متنوعة لوصف المحتوى الظاهر والصريح للمادة المراد تحليلها من حيث الشكل والمضمون" (بن طبة، 2015، صفحة 319). تماشيا مع طبيعة موضوعنا، سيتم استخدام طريقة تحليل المحتوى لقياس مستوى الإفصاح.

2.1.3 مؤشر المعلومات المكونة لمحتوى الإفصاح: لوضع مؤشر دراستنا اعتمدنا على القانون التجاري الجزائري والنظام المحاسبي المالي والقوانين المتعلقة به إضافة إلى عدة مؤشرات للإفصاح تم تطويرها من قبل هيئات وباحثين، منها:
أ. مؤشر الشفافية والإفصاح الصادر عن منظمة Standard & Poor's: حيث يعتبر من أهم المؤشرات التي وضعت لقياس الإفصاح (patel & dallas, 2002)
ب. مؤشر إفصاح وضعته الباحثة (Botosan, 1997): يعرض مستويات الإفصاح بناءً على مقدار الإفصاح الطوعي المقدم من قبل الشركات في تقاريرها السنوية.

⁸ أوضحت هذه الهيئة أن بيان الحوكمة يمكن أن يكون غير مدرج في التقرير السنوي، وإنما متوفر على موقع الشركة، وعليه ينبغي الإفصاح عن الرابط الالكتروني للصفحة، بحيث يكون موافق عليه من قبل مجلس الإدارة.

⁹ IRM : Investor Relation Managers.

ج. مؤشر إفصاح للباحثين (Htay, Said, & Salman, 2013): يعد هذا المؤشر أكثر تفصيلاً مقارنة مع المؤشرات الأخرى، إذ يحتوي على 212 بنداً.

بناءً على ما تقدم، ومراعاة لخصوصية البيئة الجزائرية، تم في دراستنا وضع مؤشر (52 بند)، مصنف في خمسة محاور يتم توضيح محتوياتها بتحليل كل منها في العناصر الموالية.

2.3. الشركات محل الدراسة

حاولنا في هذه الدراسة الحصول على أكبر عدد ممكن من التقارير السنوية للشركات الجزائرية، للفترة (2017-2018)؛ بداية قمنا بالاطلاع على الشركات المدرجة في بورصة الجزائر (50 شركة)، تم تحميل تقريرين من المواقع الالكترونية لشركات "بيوفارم، الأوراسي"، غير أن تقرير شركتي "صيدال" و"أليانس" كان موجهاً لمجلس الإدارة ولا يحتوي على المعلومات الكافية، أما شركة "روبية" فقد توقفت عن نشر تقاريرها للسنوات الأخيرة.

بعد ذلك قمنا بالبحث في المواقع الالكترونية للعديد من كبريات الشركات في الجزائر على أمل جعل عينة الدراسة أكبر ما يمكن، إلا أننا لم نعثر سوى على شركة واحدة "سونطراك" قامت بالإفصاح عن تقاريرها السنوية على موقعها الالكتروني، كما تم استخدام التقرير السنوي لشركة "سكاك" الذي كان بحوزتنا مسبقاً.

الجدول رقم (01): الشركات الجزائرية محل الدراسة

اسم الشركة	مجال النشاط	الموقع الرسمي
بيوفارم	صناعة الأدوية	www.biopharmdz.com
الأوراسي	الفندقة	www.el-aurassi.com
سونطراك	المحروقات	www.sonatrach.com
سكاك	صناعة الاسمنت	www.scaek.dz

المصدر: إعداد الباحثين

3.3. طريقة قياس مستوى الإفصاح

تم استخدام طريقة تحليل المحتوى من خلال المؤشر باتباع الخطوات الآتية:

- القيام بقراءة التقرير السنوي لكل شركة ومنح القيمة (1) لبند المؤشر الذي قامت الشركة بالإفصاح عنه في تقريرها، والقيمة (0) في الحالة المعاكسة.
- جمع القيم المتحصل عليها من الإفصاح عن بنود المؤشر لكل شركة ثم قسمتها على العدد الإجمالي لبنود المؤشر، مثل ما هو موضح في الصيغة التالية:

$$D_j = \sum_{i=1}^n dij / n$$

حيث: **Dj**: المؤشر الاجمالي للشركة ج؛ **dji**: الإفصاح عن البند i للشركة ج، والذي يأخذ القيمة (1) إذا تم الإفصاح عنه، والقيمة (0) إذا لم يتم الإفصاح عنه؛ n: العدد الإجمالي لبنود المؤشر.

4.3. تحليل وتفسير النتائج

- المحور الأول: خصص لمعرفة مدى الإفصاح عن المعلومات التي تعرّف بالشركة ضمن تقريرها السنوي، وهو يحتوي على سبعة (07) بنود.

الجدول رقم (02): بنود مؤشر الإفصاح الخاصة بالمحور الأول

البنود	خلفية عامة حول الشركة	بيوفارم	الأوراسي	سوناطراك	صكاك
01	نبذة تاريخية عن الشركة	1	1	0	1
02	الهيكل التنظيمي للشركة	0	1	1	0
03	أهداف الشركة المخطط لها	0	0	1	0
04	عرض للمنتجات/الخدمات التي تقدمها الشركة	1	1	1	1
05	أهم الأسواق الرئيسية التي تنشط فيها الشركة	1	0	0	0
06	الحصة السوقية للشركة	0	0	0	0
07	المجمع الذي تتبعه الشركة / الفروع التابعة للشركة (حسب الحالة)	1	1	1	1
مجموع البنود المفصّح عنها					
النسبة المئوية (%)					
43					
57					
57					
57					

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادا على التقارير السنوية للشركات محل الدراسة

من خلال الجدول أعلاه، يتبين أن معظم الشركات تفصح بنسب تفوق (50%) عن المعلومات التي من شأنها اعطاء خلفية عامة حول طبيعة الشركة ونشاطاتها، إلا أن هذه النسب لا تعد كافية كون هذه المعلومات تعريفية وينبغي أن تتوفر بشكل واسع يسمح بإعطاء صورة تجعل مستخدمي التقارير يأخذون فكرة واضحة حول الشركة.

والملاحظ أيضا أن معظم الشركات لا تفصح عن الأهداف التي تسعى لتحقيقها، ولا عن الأسواق التي تنشط فيها، إضافة إلى أن جميع الشركات لا تفصح عن أية معلومات حول الحصة السوقية، ويمكن تفسير ذلك بأن هذه الشركات تتجنب الإفصاح عن المعلومات التي يمكن أن يكون لها علاقة باستراتيجيتها، أما باقي المعلومات التي تتعلق بنشأة الشركة وتاريخها والأنشطة التي تمارسها، فهي تفصح عنها بشكل عادي.

- المحور الثاني: خصص لمعرفة مدى الإفصاح عن السياسات غير المالية للشركة ضمن تقريرها السنوي، ويحتوي المحور على أربعة (04) بنود.

الجدول رقم (03): بنود مؤشر الإفصاح الخاصة بالمحور الثاني

البنود	سياسات الشركة غير المالية	بيوفارم	الأوراسي	سوناطراك	صكاك
01	مبادئ الحوكمة المتبعة في الشركة	1	0	0	0
02	سياسة الشركة المنتهجة لإدارة المخاطر	0	0	0	0
03	سياسة الشركة حول المسؤولية الاجتماعية	1	0	1	1
04	سياسة الشركة المتعلقة بالموارد البشرية	1	0	1	1
	مجموع البنود المفصّل عنها	3	0	2	2
	النسبة المئوية (%)	75	00	50	50

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادا على التقارير السنوية للشركات محل الدراسة

في هذا المحور لم نغم بالتفصيل في محتويات كل سياسة على حده، حيث تمثّل هدفنا في معرفة مدى قيام الشركات بالإفصاح عن السياسات غير المالية التي تعتبر مهمة جدا بالطريقة التي تراها الشركة مناسبة لها، ولقد كانت نسبة الإفصاح تساوي أو تفوق (50%) في معظم الشركات، ماعدا شركة "الأوراسي" التي لم تفصح عن أية سياسة، وهو ما يدل على أنها لا تبدي اهتماما بالجوانب غير المالية رغم أهميتها بالنسبة لمستخدمي التقارير السنوية.

- المحور الثالث: كان حول مدى الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بهيكل ملكية الشركة ضمن تقريرها السنوي، وهو يحتوي على عشرة (10) بنود.

الجدول رقم (04): بنود مؤشر الإفصاح الخاصة بالمحور الثالث

البنود	هيكل الملكية في الشركة	بيوفارم	الأوراسي	سوناطراك	صكاك
01	عدد الأسهم التي تمتلكها الشركة	1	0	0	1
02	تركيبة المساهمين	0	0	0	1
03	القيمة الاسمية للأسهم (أو تبرير عدم الإفصاح عن ذلك)	1	0	0	1
04	تطور عدد الأسهم (بداية ونهاية السنة المالية)	0	0	0	0
05	الامتيازات والقيود التي تتعلق بالأسهم	0	0	0	0
06	قائمة كبار المساهمين ونوعية الأسهم التي يملكونها	0	0	0	0
07	اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين (عددتها وتواريخها)	1	1	0	1
08	تقرير انعقاد الجمعية العامة (أو أهم القرارات الصادرة عنها)	0	1	0	1
09	سياسة توزيع الأرباح المتبعة	0	0	0	0
10	المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة (رئيس مجلس الإدارة،	1	0	0	0

				التنفيذيين... التي تتطلب موافقة الجمعية العامة من أجل تجنب تعارض المصالح /أو الإفصاح بعدم وجود المعاملات
5	0	2	4	مجموع البنود المفصوح عنها
50	00	20	40	النسبة المئوية (%)

المصدر: إعداد الباحثين اعتماداً على التقارير السنوية للشركات محل الدراسة

ما يسجل في هذا المحور أن نسبة الإفصاح لم تتجاوز (50%)، حيث قدرت النسبة بـ (0%) في شركة "سوناطراك" التي لم تفصح عن أي بند متعلق بملكية الشركة في تقريرها السنوي، كما قدرت النسبة بـ (20%) في شركة "الأوراسي" التي اكتفت فقط بالإفصاح عن تواريخ انعقاد الجمعيات العامة وأهم القرارات الصادرة عنها دون التطرق إلى البنود الأخرى.

في حين ركزت الشركات الأخرى على الإفصاح عن عدد الأسهم وتركيبية المساهمين وانعقاد الجمعيات العامة، إلا أنها كباقي الشركات الأخرى أهملت العديد من البنود التي يعتبر الإفصاح عنها الزامياً، ويمكن تفسير ذلك بكون معظم الشركات محل الدراسة هي شركات عمومية رأس مالها مملوك من قبل الدولة، وعليه فهي لا تعطي أهمية كبيرة للمعلومات المتعلقة بهيكل الملكية نظراً لعدم طرح رأس مالها للاكتتاب.

- **المحور الرابع:** كان حول مدى الإفصاح عن المعلومات التي تخص مجلس إدارة الشركة وكبار التنفيذيين في التقرير السنوي، وهو يحتوي على خمسة عشر (15) بنداً.

الجدول رقم (05): بنود مؤشر الإفصاح الخاصة بالمحور الرابع

البنود	مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين	بيوفارم	الأوراسي	سوناطراك	صكاك
01	رئيس مجلس الإدارة	1	1	1	1
02	المؤهلات والخبرات التي يتمتع بها رئيس مجلس الإدارة	1	0	0	0
03	أعضاء مجلس الإدارة	1	1	1	1
04	المؤهلات والخبرات التي يتمتع بها أعضاء مجلس الإدارة	1	0	0	0
05	تصنيف أعضاء مجلس الإدارة (التنفيذيين وغير التنفيذيين/ مستقلين وغير مستقلين)	0	0	0	0
06	لجان مجلس الإدارة	1	0	1	0
07	المؤهلات والخبرات التي يتمتع بها أعضاء لجان المجلس	1	0	0	0
08	اجتماعات مجلس الإدارة وأهم القرارات الصادرة عنه	1	1	1	1
09	عدد الأسهم التي يمتلكها أعضاء مجلس الإدارة	0	0	0	0
10	مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وأشكالها	0	0	0	0
11	المهام الرئيسية لمجلس الإدارة	0	0	0	0
12	قائمة بأسماء كبار التنفيذيين في الشركة	0	1	0	0

0	0	0	0	13	المؤهلات والخبرات التي يتمتع بها كبار التنفيذيين
0	0	0	0	14	عدد الأسهم التي يمتلكها كبار التنفيذيين وأشكالها
0	0	0	0	15	المكافآت التي يتحصل عليها كبار التنفيذيين
3	4	4	7		مجموع البنود المفصّل عنها
20	27	27	47		النسبة المئوية (%)

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادا على التقارير السنوية للشركات محل الدراسة

نلاحظ أن مستوى الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بمجلس الإدارة كان ضعيفا ولم يتجاوز نسبة (27%) في معظم الشركات ماعدا شركة "بيوفارم" (47%)، حيث اقتصرت المعلومات المفصّل عنها على أسماء كل من رئيس مجلس الإدارة وأعضائه وكذا اجتماعات المجلس، في حين أن شركة "بيوفارم" قدمت بعض التفاصيل حول رئيس وأعضاء المجلس، إلا أنها كباقي الشركات الأخرى لم تفصّل عن العديد من المعلومات، وفيما يخص كبار التنفيذيين، لم تقم الشركات بتقديم أية معلومات حولهم.

ويمكن تفسير مستوى الإفصاح المنخفض عن هذه المعلومات بعدم تطرق القانون الجزائري لبعض المسائل مثل تشكيل لجان مجلس الإدارة؛ ورغم أنه تطرق إلى العديد من الأمور الأخرى مثل ضرورة استقلالية أعضاء المجلس، إلا أنه لم يوضح طرق الإفصاح عنها والنتائج المترتبة عن عدم الإفصاح، هذا من جهة، ومن جهة أخرى عدم اهتمام الشركات بضرورة الإفصاح عن هذه المعلومات إذ تعتبرها داخلية يمكن للمساهمين ومجلس الإدارة الاطلاع عليها بسهولة في أي وقت، مهمة بذلك باقي الأطراف ذات المصلحة.

- المحور الخامس: خصص هذا المحور لمعرفة مدى إفصاح الشركة عن المعلومات المالية والمحاسبية ضمن تقريرها السنوي، ويحتوي على اثني عشر (12) بندا.

الجدول رقم (06): بنود مؤشر الإفصاح الخاصة بالمحور الخامس

البنود	المعلومات المالية والمحاسبية	بيوفارم	الأوراسي	سوناطراك	صكاك
01	القوائم المالية الخمس (الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول التدفقات النقدية، جدول تغير حقوق الملكية، الملاحق)	1	1	1	1
02	طبيعة القوائم المالية (فردية، مدمجة، مركبة)	1	1	1	1
03	المعايير المتبعة من قبل الشركة خلال اعداد القوائم المالية	1	1	1	1
04	السياسات المحاسبية المتبعة في تقييم الأصول	1	1	1	1
05	السياسات المحاسبية المتبعة في اهتلاك الأصول	1	1	1	1
06	السياسات المحاسبية المتبعة في تقييم المخزونات	1	1	1	1
07	أسس وضع التقديرات المحاسبية	0	0	0	0

0	0	0	0	الأحداث اللاحقة / الإفصاح بعدم وجود أحداث لاحقة	08
0	0	0	0	المعاملات التي تتم مع المجمع أو الفروع (حسب الحالة)	09
0	1	1	0	التغييرات الهامة في المبادئ المحاسبية / الإفصاح بعدم وجودها	10
0	1	1	1	اسم مكتب التدقيق الخارجي (أو محافظ الحسابات)	11
0	1	0	1	تقرير محافظ الحسابات (أو ملخص عن أهم ما جاء فيه)	12
6	9	8	8	مجموع البنود المفصّل عنها	
50	75	67	67	النسبة المئوية (%)	

المصدر: إعداد الباحثين اعتماداً على التقارير السنوية للشركات محل الدراسة

في هذا المحور، نسبة الإفصاح تراوحت بين (50% و75%)، حيث قامت جميع الشركات بالإفصاح عن القوائم المالية وكذا المعايير والسياسات المحاسبية المستخدمة، حسب ما ينص عليه (SCF) ويمكن تفسير ذلك بكون هذه المعلومات الزامية الإفصاح بموجب القانون.

ورغم ذلك فهناك العديد من المعلومات التي لم تفصح عنها الشركات نهائياً مثل الأسس المستخدمة في وضع التقديرات المحاسبية التي تعتبر ذات أهمية كبيرة كونها تعتمد بشكل كبير على التقدير الشخصي للمديرين، إضافة إلى الأحداث اللاحقة التي لم تفصح عنها أيضاً، (أو الإفصاح بعدم وجودها).

- المحور السادس: كان حول مدى الإفصاح عن المعلومات التنبئية للدورات القادمة ضمن تقريرها السنوي، وهو يحتوي على أربعة (04) بنود.

الجدول رقم (07): بنود مؤشر الإفصاح الخاصة بالمحور السادس

البنود	المعلومات التنبئية (أو المستقبلية)	بيوقارم	الأوراسي	سوناطراك	صكاك
01	رقم الأعمال المتوقع عن الدورة القادمة	0	1	0	1
02	الأرباح المستقبلية المتوقعة عن الدورة القادمة	0	1	0	1
03	الخطط الاستثمارية المستقبلية للسنوات القادمة	0	0	0	0
04	الحصة السوقية المنتظرة في السنوات القادمة	0	0	0	0
	مجموع البنود المفصّل عنها	0	2	0	2
	النسبة المئوية (%)	00	50	00	50

المصدر: إعداد الباحثين اعتماداً على التقارير السنوية للشركات محل الدراسة

يبين هذا المحور، أن شركتي "الأوراسي" و"صكاك" فقط قامتا بتقديم بعض المعلومات حول توقعاتها المستقبلية والمتعلقة بالإفصاح عن كل من رقم الأعمال ورقم الأرباح المتوقع للدورة المقبلة؛ في حين لم تفصح الشركات الأخرى عن أية معلومات تنبئية؛ وهو ما يدل على أن أغلب الشركات لا ترغب في تقديم توقعات حول المعلومات التي لها علاقة باستراتيجيتها.

- مؤشر الإفصاح: سيتم فيما يلي تحليل المعلومات المفصح عنها للمؤشر ككل من قبل الشركات محل الدراسة.

الجدول رقم (08): مستوى الإفصاح في الشركات محل الدراسة.

رقم التمحور	محتوي المحور	العدد الإجمالي للبيانات	بيوفارم		الأوراسي		سوطاطراك		صحاك
			النسبة (%)	النسبة (%)	النسبة (%)	النسبة (%)	النسبة (%)	النسبة (%)	
01	خلفية عامة حول الشركة	07	04	57	04	57	04	57	03
02	سياسات الشركة غير المالية	04	03	75	00	00	02	50	02
03	هيكل الملكية في الشركة	10	04	40	02	20	00	00	05
04	يختص الإدارة وحوار المستثمرين	15	07	47	04	27	04	27	03
05	المعلومات المالية والمحاسبية	12	08	67	08	67	09	75	06
06	المعلومات التشغيلية (المستقبلية)	04	00	00	02	50	00	00	02
مؤشر الإفصاح		52	26	50	20	38	19	37	21

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادا على التقارير السنوية للشركات.

من خلال الجدول أعلاه، يتضح أن الحد الأقصى للإفصاح بلغ نسبة (50%) فقط، وهي النسبة التي حققتها شركة "بيوفارم" حيث تراوحت نسبة إفصاحها بين (33%) و (75%) ماعدا المعلومات المستقبلية التي لم تفصح عنها إطلاقاً؛ ورغم أن نسبة الإفصاح تعد منخفضة، إلا أنه يمكن تفسير تحقيق الشركة لأعلى نسبة مقارنة مع الشركات الأخرى كونها شركة خاصة وذات شراكة أجنبية، إضافة إلى اهتمامها بالحوكمة التي تشجع بدورها على الإفصاح والشفافية. أما باقي الشركات فكان مستوى الإفصاح فيها منخفضاً بنسب متقاربة تراوحت بين (37%) و (40%)، وهي جميعها شركات عمومية تعتمد على تمويل مساهم وحيد يتمثل في الدولة، وبالتالي فإنها توفر المعلومات للأطراف الداخلية، دون اهتمامها بالإفصاح عن جميع المعلومات لباقي مستخدمي التقارير.

4. الخاتمة

بعد انجازنا لهذا البحث والذي هدف لقياس مستوى الإفصاح في الشركات الجزائرية، توصلنا لمجموعة من النتائج نقوم بإدراجها أدناه، كما يلي:

- مستوى الإفصاح في التقارير السنوية كان منخفضا، حيث لم يتجاوز نسبة (50%) في جميع الشركات، رغم أن العديد من المعلومات، تعتبر الزامية الإفصاح موجب القوانين المتبعة، خاصة القانون التجاري والقانون 07-11 والمراسيم والقرارات التي توضحه.

إلا أن الشركات لم تلتزم بالإفصاح عن العديد من هذه المعلومات مثل: عدد الأسهم والقيمة الإسمية للسهم، والتي نصت عليها المادة 3.220 من القرار المؤرخ في 2008/07/26، المعاملات التي تتم بين الشركة وأحد القائمين على إدارتها بحيث تتطلب موافقة الجمعية العامة مسبقا وهو ما نصت عليه المادة 628 من القانون التجاري، الإفصاح عن مهام مجلس الإدارة ومكافآت أعضائه والتي تطرقت لها المواد ، 632، 638.

- اهمال الشركات الإفصاح عن معلومات كثيرة تتعلق بهيكل ملكيتها وكذا مجلس الإدارة، وهو ما يمكن تفسيره بكون التقارير المعدة من قبل هذه الشركات وإن كانت تنشر للجمهور، فهي تستهدف بالدرجة الأولى المساهمين ومجلس الإدارة، وعليه فإنها لا تهتم كثيرا بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بهم، وهو ما لمسناه في بعض الشركات مثل "صيدال" و"أليانس"، حيث أنها تنشر تقرير واحد يسمى "تقرير مجلس الإدارة" دون نشرها لتقرير سنوي شامل يستهدف الأطراف ذات المصلحة، وهو ما حال دون ادراجهما ضمن هذه الدراسة.

- الإفصاح عن المعلومات المالية والمحاسبية كان الأعلى نسبة (50%-75%) مقارنة مع باقي المعلومات التي تضمنها المؤشر، بسبب الطابع الإلزامي الذي تتميز به هذه المعلومات بموجب القانون، إضافة إلى أن الإفصاح المالي يعتبر من أنواع الإفصاحات التي لطالما حظيت بالاهتمام الأكبر في بيئة الأعمال مقارنة مع باقي الإفصاحات غير المالية.

- مستوى الإفصاح كان منخفضا حول المعلومات الاختيارية مثل مبادئ حوكمة الشركات، سياسة إدارة المخاطر، تفاصيل حول أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين من حيث مؤهلاتهم وخبراتهم ومدى تمتعهم بالاستقلالية، فرغم أن هذه المعلومات غير إلزامية إلا أنها ضرورية، وهو ما يدل على أن هذه الشركات لا تهتم كثيرا بالإفصاح الاختياري.

- مستوى الإفصاح عن المعلومات التنبؤية المتعلقة بالدورة (أو الدورات) القادمة، كان الأضعف من بين محاور المؤشر، وهو ما يدل على تخوف هذه الشركات من الإفصاح عن أية معلومات يمكن أن يكون لها علاقة بالجانب الاستراتيجي.

في الأخير، تجدر الإشارة إلى أن انخفاض مستوى الإفصاح لا يرجع فقط لثقافة الشركات الجزائية التي تميل أصلاً إلى التحفظ في نشر معلوماتها، وإنما أيضاً للبيئة التي تنشط فيها هذه الشركات، والتي لا تحفز تماماً على الإفصاح سواءً أكان إلزامياً أم اختيارياً، حتى أنها أصبحت لا ترى فائدة من تحمل تكاليف إضافية خاصة بنشر معلومات لعامة للجمهور، في حين أنها توفرها داخلياً للمساهمين والمديرين وللجهات الحكومية التي تحتاجها.

5. قائمة المراجع

- AlMutawaa, A. (2010). Disclosure Level And Compliance With IFRSs: An Empirical Investigation Of Kuwaiti Companies. *International Business & Economics Research Journal*, 09(5), 33-50.
- Arvidsson, S. (2011). Disclosure of non-financial information in the annual report A management-team perspective. *Journal of Intellectual Capital*, 12(2), 277-300.
- Botosan, C. (1997). Disclosure Level and the Cost of Equity Capital. *The accounting review*, 72(3), 323-349.
- Botosan, C., & Plumlee, M. (2000). Disclosure Level and Expected Cost of Equity Capital: An Examination of Corporate Disclosure. *SSRN Electronic Journal*, 1-45.
- Brown, S., & Hillegeist, S. (2003). *Disclosure Quality and Information Asymmetry*. Retrieved 12 2019, 30, from <https://pdfs.semanticscholar.org/132a/82393440d2a059891ae7fe72f8a4c016d305.pdf>
- Chakroun, R., & Hussainey, K. (2014). Disclosure quality in Tunisian annual reports. *Corporate Ownership and Control*, 11(4), 58-80.
- Chen, S., Miao, B., & Shevlin, T. (2013). *A New Measure of Disclosure Quality*. (the School of Accountancy, Singapore Management University) Retrieved 03 13, 2020, from https://accountancy.smu.edu.sg/sites/default/files/accountancy/pdf/Papers/shupingchen_paper.pdf

- Gibbins, M., Richardson, A., & Waterhouse, J. (1990). The Management of Corporate Financial Disclosure: Opportunism, Ritualism, Policies, and Processes. *Journal of Accounting Research*, 28(1), 121-143.
- Hassan, O., & Marston, C. (2010). Disclosure Measurement in the Empirical Accounting Literature - A Review Article. *SSRN Electronic Journal*, 1-58.
- Hossain, M. (2008). The Extent of Disclosure in Annual Reports of Banking Companies: The Case of India. *European Journal of Scientific Research*, 23(4), 660-681.
- Hossain, M. A., & Taylor, P. (1998). Extent of Disclosure in Corporate Annual Reports in Developing Countries: A Comparative Study of India, Pakistan and Bangladesh. *Conference in Financial Reporting* (pp. 1-37). the Cardiff School Business School.
- Htay, S. N., Said, R. M., & Salman, S. A. (2013). Impact of Corporate Governance on Disclosure Quality: Empirical Evidence from Listed Banks in Malaysia. *International Journal of Economics and Management*, 7(2), 242-279.
- Jatiningrum, C., & Popoola, O. M. (2016). The Impact of Disclosure Quality on Corporate Governance and Earnings Management: Evidence from Companies in Indonesia. *International Journal of Economics and Financial Issues*, 06(4), 118-125.
- Khiari, W., & Karaa, A. (2013). Corporate Governance and Disclosure Quality: Taxonomy of Tunisian Listed Firms Using the Decision Tree Method based Approach. *Journal of Applied Economics and Business Research*, 03(2), 95-117.
- Kolar, I., & Falez, N. (2018). The Level of Disclosure in Annual Reports of Banks: The Case of Slovenia. *Organizacija*, 51(4), 311-325.
- Lau, J., Hardidge, D., & Sivanantham, S. (2019). A guide to understanding annual reports: Australian listed companies. *MANN JUDD Advisory and Accounting*. Australian: CPA Australia.
- Nakayama, W. K., & Salotti, B. M. (2014). Determining Factors of the Level of Disclosure of Information on Business Combinations with the Entry into Force of the Accounting Standard CPC 15. *Revista Contabilidade & Finanças*, 25(66), 267-280.

- patel, s., & dallas, g. (2002). *Transparency and Disclosure: Overview of Methodology and Study Results—United States*. Standard & Poor's Setting the Standard.
- Perrini , f. (2006). The Practitioner' perspective on non-financial reporting. *California Maagement Review*, 48(2), 73-104.
- Salehi, M., Jamalikazemini, B., & Farhangdoust, S. (2018). Board compensation and disclosure quality:Corporate governance interference. *Contaduría y Administración*, 63(4), 1-30.
- Scaltrito, D. (2015). Assessing Disclosure Quality: A Methodological Issue. *Journal of Modern Accounting and Auditing*, 11(9), 466-475.
- Skouloudis , A., Evangelinos , K., & Kourmousis, F. (2009). Assessing non-financial reports according to the Global Reporting Initiative guidelines: Evidence from Greece. *Journal of Cleaner Production*, 1-13.
- Ștefănescu, C. A. (2013). How do board of directors affect corporate governance disclosure? – the case of banking system. *The Romanian Economic Journal*, 16(47), 127-146.
- Stittle, J. (2003). *Annual reports: Delivering your corporate message to stakeholders*. England: Gower Publishing Limited.
- Subramanyam , M., & Dasaraju, H. (2014). Corporate Governance and Disclosure Practices in Listed Information Technology (IT) Companies in India. *Open Journal of Accounting*, 89-106.
- عبد القادر بكحيل، الحاج نوي ، و عبد القادر مطاي . (2018). أهمية الإفصاح والشفافية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في ظل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية - مع الإشارة إلى حالة الجزائر. *مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية*، 11(2)، 155-167.
- محمد البشير بن طبة. (2015). تحليل المحتوى في بحوث الاتصال مقارنة في الاشكاليات والصعوبات. *مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية*، 3(4)، 330-361.